

أثر احصاءات مالية الحكومة (G. F. S) علي الاداء الاقتصادي والمالي

دراسة تطبيقية دولة السودان خلال الفترة (2009 م – 2015 م)

د . صلاح محمد ابراهيم - استاذ الاقتصاد المشارك - جامعة النيل الابيض

أ. محمد مسعود محمد ادريس - محاضر - جامعة النيل الابيض

أ. محمد عبدالرحمن الامين - وزارة المالية - ولاية النيل الابيض

المستخلص

يهدف البحث الي معرفة اثر احصاءات مالية الحكومة علي الاداء الاقتصادي والمالي والتعرف علي النظم المالية المحاسبية العالمية ومواكبة دول العالم في التطور الاقتصادي والمالي وذلك بغرض قياس اقتصاد السودان ووضع الحلول للمشاكل الاقتصادية فيه , وتتركز مشكلة البحث في عدم قياس الوضع الاقتصادي للسودان عالميا حتي تتمكن الجهة المختصة عالميا من معالجة المشكلات الاقتصادية , وكذلك التعرف علي اهداف البحث والتي تتمثل في اثر احصاءات مالية الحكومة علي الاداء الاقتصادي والمالي والموازنة العامة للدولة وترشيد وضبط الايرادات والمصروفات وتوحيد الصرف علي الموازنة العامة باتباع النظام المحاسبي الموحد والتحول من الاساس النقدي الي اساس الاستحقاق وجودة التقارير المالية والحسابات الختامية . كما توصل الي اهم النتائج وهي : اعداد الموازنة العامة للدولة يتم حسب ما جاء في نظام احصاءات مالية الحكومة GFS مما ادى الي الارتقاء بالنظام الاقتصادي وتطور النظم المالية , تطبيق نظام ال GFS يرفع كفاءة العمل المالي والمحاسبي الي جودة عالية ويظهر ذلك جليا من خلال التقارير المالية والحسابات الختامية المتعلقة باتخاذ القرارات التخطيطية للدولة , تطبيق نظام ال GFS يؤدي الي احداث النمو الاقتصادي وخلق التوازن وامكانية قياس الوضع الاقتصادي للدولة من بين دول العالم . اهم التوصيات هي : يجب علي الدولة ان تعمل علي حصر الاصول الثابتة والمتحركة وذلك بخلق ادارة للاصول تساعد في تطبيق احصاءات مالية الحكومة وتقييم الاصول وتعتبر هذه من الادوات والمعينات المهمة في النظام , توفير قاعدة بيانات دقيقة تساعد في تطبيق احصاءات مالية الحكومة , يجب اعداد الموازنة العامة بواقعية وشفافية ومصادقية حتي تحقق الموازنة اهدافها المنشودة وفق موجهات الدولة .

Abstract:

The research aims to know the impact of government financial statistics on the economic and financial performance and to identify the global financial accounting systems and keep pace with the countries of the world in economic and financial development, in order to measure the economy of Sudan and develop solutions to economic problems in it. Globally address economic problems As well as to identify the objectives of the research, which is the impact of government financial statistics on the economic and financial performance and the general budget of the State and rationalization and control of revenues and expenses and the unification of spending on the general budget by following the unified accounting system and the shift from the cash basis to the basis of maturity and the quality of financial reports and final accounts The research also reached the most important results, namely: Preparation of the state budget is according to the government financial statistics system GFS, which led to the upgrading of the economic system and the development of financial systems, the application of the GFS system raises the efficiency of financial and accounting work to high quality and this is evident through reports Financial and final accounts related to the decision-making decisions of the State, the application of the GFS system leads to economic growth and create balance and the possibility of measuring the economic situation of the country among the countries of the world The most important recommendations are: The state should work on the inventory of fixed and mobile assets by creating an asset management that helps in the application of government financial statistics and asset valuation. This is one of the important tools and aids in the system, providing an accurate database that helps in applying the government financial statistics. Realistic, transparent and credible until the budget to achieve its objectives according to the guidelines of the State.

مقدمة :

نظام إحصاءات مالية الحكومة (G.F.S) Government Finance Statics System يعد من النظم المالية المحاسبية , وهو نظام عالمي يهدف لقياس اقتصاديات الدول ومدى التقدم والنمو الاقتصادي لكل دولة ووضعها الاقتصادي من بين دول العالم سواء المتقدمة او النامية , وكيفية معالجة المشاكل الاقتصادية للدول عبر صندوق النقد الدولي , حيث تم فرض النظام من قبل صندوق النقد الدولي في العام (2001م) والذي بموجبه تم توجيهه و ألزام الدول الأعضاء بتطبيق هذا النظام كنظام موحد لكل الحسابات الدولية , والسودان عضو في صندوق النقد الدولي حيث تم تطبيق النظام في القطاع العام منذ عام 2009 م , وهذا النظام يهدف لتطوير أداء القطاعات الحكومية لإرساء مبدأ الافصاح والمصداقية و الشفافية

والواقعية في ممارسة العمل المحاسبي في الوحدات الحكومية لتحليل الاقتصاد عبر الميزانية العامة للدولة ،
و رسم السياسات الاقتصادية في مجال الحسابات القومية الحكومية .

هذا النظام يرمي لدقة و تحسين الموازنة العامة ، من خلال التدفقات النقدية الداخلة والخارجة (المصروفات الإيرادات) والعمل بالنظام المحاسبي الموحد والتحول من نظام الاساس النقدي الي أساس الاستحقاق ، لابد من الالمام بمرجعيات والمنهجية والاسس والمعايير الدولية الاحصائية للمالية العامة ، تقييم الأصول والتقارير الختامية والتي يجب إعدادها بشكل منهجي ومنظم وبذلك يتحقق مزيد من الشفافية والرقابة علي المال العام إيداعاً، وصرفاً الذي يخص تلك الوحدات .

تحتفظ دولة السودان بحسابات صحيحة مستوفاة للإيرادات والمصروفات وفقا للأسس المحاسبية السليمة وما ينبغي أن يكون عليه العمل المحاسبي ، و يرفع للحكومة الاتحادية تقرير بالحسابات الختامية في مده لا تتجاوز ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية ما لم تحدد وزارة المالية مده اقصر من ذلك.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في عدم استخدام السودان للمصطلحات والمفاهيم الدولية التي تعمل بها الميزانيات العالمية ، واستخدام مسميات بنود محلية مما ادت الي عدم معرفة الوضع الاقتصادي للسودان من بين دول العالم وعدم امكانية قياس الوضع الاقتصادي لدولة السودان عالميا وعليه تم الزام السودان بتطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة (GFS) وفي هذا الإطار يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي:-

ما اثر نظام إحصاءات مالية الحكومة علي الاداء المالي الحكومي النظام المحاسبي ؟

ولمعالجة مختلف جوانب المشكلة الرئيسية يمكن اشتقاق الأسئلة الفرعية الآتية :

1. ما اثر إحصاءات مالية الحكومة علي الموازنة العامة للدولة ؟

2. ما اثر إحصاءات مالية الحكومة علي الإيرادات وترشيد المصروفات؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في أهمية إحصاءات مالية الحكومة ومدي مقدرة تأثير نظام إحصاءات مالية الحكومة علي الاداء المالي الحكومي و النظام المحاسبي للدولة واهمية النظام العلمية والعملية لوحدات الحكومة .

أهداف البحث

- يهدف النظام الي إحكام رقابة المال العام وقوامة وزارة المالية علي المال العام `فقد حدثت نقله نوعيه للحسابات الحكومية بتطبيق نظام ( G F S ) في مجال العمل المحاسبي `وعليه يهدف البحث إلي الأتي :
1. التعرف علي نظام إحصاءات ماليه الحكومة GFS واثره علي الاداء الاقتصادي و المالي للدولة .
 2. التعرف علي التقارير والحسابات الختامية للجهات التشريعية ،الرقابية ومستخدمي المعلومات المالية .
 3. معرفة اثر تطبيق نظام احصاءات مالية الحكومة على الموازنة العامة للدولة .

فروض البحث :

- 1 / تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة له علاقة ذات صلة ترتبط بكفاءة وفعالية الاداء الاقتصادي والمالي للدولة .
- 2 / تطبيق نظام إحصاءات ماليه الحكومة (G.F.S) له علاقة ترتبط بإعداد الموازنة العامة للدولة .
- 3 / تطبيق نظام إحصاءات ماليه الحكومة (G.F.S) له علاقة ترتبط بكفاءة زيادة الإيرادات وترشيد المصروفات .

منهج البحث

يستخدم البحث المنهج الوصفي التاريخي التحليلي النظري .

حدود البحث :

- الحدود المكانية: دولة السودان .
- الحدود الزمانيه (2009 م - 2015 م)

مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات من المصادر تتمثل المراجع ،والمصادر المتوفرة وذلك لبناء الإطار النظري ومنها الكتب،المقالات الدراسات الجامعية .

هيكل البحث :

يتكون هيكل البحث من مقدمة، وثلاثة محاور وخاتمة،المقدمة اشتملت علي الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة ، المحور الأول اشتمل علي مفهوم وأهداف وخصائص نظام إحصاءات مالية الحكومة ، و أسس قيد الأحداث الاقتصادية المستخدمة في نظام إحصاءات مالية الحكومة ونطاق التغطية ، و

الإيرادات والمصروفات وفق نظام إحصاءات مالية الحكومة ،المحور الثاني الموازنة العامة للدولة ، المحور الثالث التحليل لمكونات النظام الايرادات والمصروفات ، الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات .

الدراسات السابقة

1. دراسة كمال 2014م⁽¹²⁾

تكمن مشكلة الدراسة في إن نظام إحصاءات مالية الحكومة يهدف إلي تلافي أوجه القصور في نظم الحسابات السابقة ليصبح نظاما شاملا وقابلا للتطبيق في كل الدول والي أي مدي تواكب وتتسق مكونات هذا النظام و أهدافه مع ظروف ومتغيرات الدول النامية بما فيها السودان ،ماهية انسب السبل للتغلب علي هذه المعوقات .هدفت الدراسة لحل الإشكالية إلي دراسة وتحليل اثر تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة في رفع كفاءة وفاعلية استغلال الموارد المتاحة في جمهورية السودان ، التعرف علي إن استخدام نظام إحصاءات مالية الحكومة يساعد في تحسين الأداء المالي للوحدات الحكومية في جمهورية السودان ،التعرف علي إن استخدام نظام (G.F.S) يؤدي إلي تطبيق نظم الرقابة واتخاذ القرار بفاعلية بجمهورية السودان .استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي لتحديد محاور المشكلة ، المنهج التحليلي لتحليل دراسة الحالة .كما توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها :إن نظام إحصاءات مالية الحكومة (G.F.S) ساهم في تحسين الأداء المالي في الوحدات الحكومية بجمهورية السودان ، إن تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة في السودان يتطلب أدوات ومعلومات يترتب عليها الكثير من المسؤوليات لتحقيق المزيد من الشفافية والانضباط المالي ،لذلك نجد الكثير من الصعوبات التي تواجه تطبيقه مثل عدم توحيد التقارير المالية في كل الوحدات الحكومية.أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها :ضرورة تبني حكومة جمهورية السودان بصفة عامة ووزارة المالية الاتحادية بوجه الخصوص الأدوات والمعلومات التي يتطلبها تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة وذلك لتحقيق الشفافية والانضباط المالي وذلك من خلال توحيد التقارير المالية في كل الوحدات الحكومية ، العمل علي إقامة إدارات متخصصة لتقييم الأصول غير المنظورة وذلك لضمان شمولية الموازنة ومن ثم تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة بالصورة الكاملة.

اتفقت الدراسة مع البحث في المتغير المستقل نظام إحصاءات مالية الحكومة ،بينما اختلفت معه في المتغير التابع ركزت الدراسة علي الأداء المالي ويتمحور البحث في النظام المحاسبي الحكومي.

2. دراسة بابكر 2014م⁽¹⁷⁾

تتمثل مشكلة الدراسة في الجامعات الحكومية السودانية تعاني من مشكلة أساسية في إعداد الموازنة التقديرية حيث نجد غالبا إن الموازنة غير متطابقة مع الموازنة الفعلية في نهاية السنة المالية وعليه يمكن طرح تساؤل ماهية الأسس العلمية المتبعة في إعداد الموازنة في جامعة بخت الرضا؟

هدفت الدراسة لحل الإشكالية إلي التعرف علي الصعوبات التي تواجه إعداد الموازنة العامة لجامعة بخت الرضا ،التعرف علي الأسس العلمية التي تساعد في إعداد الموازنة العامة بجامعة بخت الرضا ،التعرف علي الأسباب التي تجعل الموازنة التقديرية غير مطابقة مع الموازنة الفعلية في نهاية العام في جامعة بخت الرضا ،توجد صعوبات تواجه إعداد الموازنة في جامعة بخت الرضا .توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها :يتم إتباع الأسس العلمية في إعداد الموازنة في جامعة بخت الرضا ، إن الموازنة التقديرية غير مطابقة مع الموازنة الفعلية في نهاية السنة المالية في جامعة بخت الرضا ،توجد صعوبات تواجه إعداد الموازنة في جامعة بخت الرضا تتمثل في عدم الإلمام التام بقواعد إعداد الموازنة من قبل العاملين بإعدادها . توصلت الدراسة إلي عدد من التوصيات منها : ضرورة التدريب الكافي للمحاسبين ومديري الإدارات بالجامعة الذين يشغلون مناصب إدارية عن كيفية إعداد الموازنات التقديرية والفعلية ، لابد من ربط الوحدات المحاسبية بالجامعة مع بعضها البعض ببرنامج حسابي حتى يسهل عملية إعداد الموازنة ، لابد من توفير المعلومات المتعلقة بالموازنات التقديرية حتى تصبح عملية المقارنة بين السنوات المختلفة ممكنة .

اتفقت الدراسة مع البحث في إن الموازنة العامة واحده من أهداف نظام إحصاءات مالية الحكومة الذي جاء لتطوير الموازنة العامة لمواكبة المعايير العالمية في إعدادها.

3 . دراسة حسين 2013م⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في عكس تقارير المراجع العام في بعض الولايات علي وجود مخالفات ماليه في الأداء المالي الحكومي ،خاصة ولاية النيل الأبيض ومن المعلوم إن الوحدات الحكومية تعتمد في نظامها المحاسبي علي المحاسبة الحكومية الذي يعتمد علي نظام العهد والأمانات .في ظل اقتصاديات السوق الحر والاتجاه العالمي لخصخصة القطاع العام ظهرت الكثير من الدراسات التي تتادي بتطوير نظام المحاسبة الحكومية ،طرحت مشكلة الدراسة في صورة تساؤل هل وجود المخالفات المالية في الوحدات الحكومية مؤثر علي ضعف الرقابة المالية بسبب النظام المحاسبي المتبع في الوحدات الحكومية؟.

هدفت الدراسة إلى معرفة النظام المحاسبي في الوحدات الحكومية ،التعرف علي نظام الرقابة المالية في الوحدات الحكومية والتعرض علي المشاكل المحاسبية لقياس وتحديد الإيرادات العامة دراسة نظام إحصاءات مالية الحكومة (G.F.S) .

توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها إن الدعم الاتحادي هو الأعلى مصدر إيرادي يليه التعويض الزراعي ثم القيمة المضافة ثم الإيرادات الذاتية المرتبطة بتحصيل الوزارات والمحليات ،عملية المصدر للإيرادات له علاقة بالإيرادات الفعلية للولاية ،تم تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة بولاية النيل الأبيض في العام (2009م) .توصلت الدراسة إلي مجموعة من التوصيات منها ضرورة رفع كفاءة التحصيل لمصدر الإيرادات الذاتية بالولاية ،ضرورة وضع تقدير للإيرادات عند إعداد الموازنة بصورة واقعية تراعي مصادر الإيرادات الولائية وإمكانات كل مصدر وإمكانات الفنية والمادية لأقسام التحصيل ،تفعيل الدور الاستثماري بالولاية .

اتفقت الدراسة مع البحث في المتغير المستقل نظام إحصاءات مالية الحكومة ،اختلفت معه في المتغير التابع حيث ركزت الدراسة علي نظام الرقابة علي الإيرادات العامة ،محور البحث عن النظام المحاسبي الحكومي .
4. دراسة كبر 2015م (6)

تتمثل مشكلة الدراسة في مدي مقدرة نظام إحصاءات مالية الحكومة في تحقيق الرقابة النوعية للإيرادات العامة للدولة حيث طرح سؤال عن العوامل التي أدت إلي المخالفات المالية بوزارة المالية ولاية شمال كردفان ومدي علاقتها بالرقابة المالية والي أي مدي يستطيع نظام إحصاءات مالية الحكومة علي زيادة الرقابة النوعية علي الإيرادات العامة للدولة والي أي مدي يمكن أن يساهم نظام إحصاءات مالية الحكومة للحد من هذه المخالفات ؟

هدفت الدراسة التعرف بالنظام المحاسبي في الوحدات الحكومية والرقابة المالية والمشكلات المحاسبية لقياس وتحديد الإيرادات العامة وأسباب المخالفات المالية وعلاقتها بالرقابة المالية توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها : وجود مخالفات مالية ناتجة عن ضعف الرقابة الداخلية بوزارة المالية ولاقتصاد بولاية شمال كردفان ،اعتماد النظام الرقابي لوزارة المالية بولاية شمال كردفان علي مخرجات النظام المحاسبي الحكومي ، يقلل نظام إحصاءات مالية الحكومة من وجود المخالفات بوزارة المالية ولاية شمال كردفان . كما توصلت الدراسة إلي عدد من التوصيات منها : ضرورة رفع كفاءة التحصيل ومصدر الإيرادات الذاتية بالولاية ، ضرورة وضع تقديرات للإيرادات عند إعداد الموازنة بصورة واقعية تراعي مصادر الإيرادات الولائية وإمكانية كل مصدر إيرادي ،أهمية تطبيق نظام إحصاءات مالية الحكومة حسب منشورات صندوق النقد الدولي (2001م).

اتفقت الدراسة مع البحث في المتغير المستقل إحصاءات مالية الحكومة ، اختلفت معه في المتغير التابع حيث ركزت الدراسة علي الرقابة النوعية للإيرادات العامة ،محور البحث عن النظام المحاسبي الحكومي .

المحور الأول

مفهوم نظام إحصاءات مالية الحكومة (G.F.S) :

إحصاءات مالية الحكومة (G.F.S) هو جزء من الجهد العالمي المبذول لتحسين المحاسبة الحكومية وشفافية عمليات الحكومة .تعتبر إحصاءات مالية الحكومة عنصرا أساسيا في تحليل المالية العامة ،كما إن لها دور بالغ الأهمية في وضع البرامج المالية السليمة ومراقبة تنفيذها وفي الرقابة علي السياسات الاقتصادية. (16)

إن إحصاءات مالية الحكومة هو تطوير وتحديث التصنيف التبويبي لمفردات الموازنة العامة للدولة وفقا لمعايير التصنيف الدولية الصادرة من نظام إحصاءات مالية الحكومة(2001م) ومواكبة التطورات التي يصدرها صندوق النقد الدولي في هذا المجال .يساهم هذا التطوير في تحقيق العديد من الأهداف منها،تعزيز الشفافية ودعم الكفاءة الفنية والإدارية للموازنة العامة بحيث يمكن بسهولة الانتقال من نظام الموازنة التقليدية (موازنة البنود) إلي موازنة الأداء ،كذلك تسهيل عمليات الحكومة بحيث يتوافق التبويب الاقتصادي مع نظام الحسابات القومية ،كذلك المساعدة علي توجيه وترشيد صنع القرارات الاقتصادية والمالية باعتبار إحصاءات مالية الحكومة نظام معلومات له مدخلاته وعملياته التشغيلية ومخرجاته.(6)

يعرف نظام إحصاءات مالية الحكومة بأنه حزمة من الإحصاءات المالية والمفاهيم والإجراءات المحاسبية يصنف بموجبها النشاط العام للدولة بقطاعاته المختلفة للحكومة وذلك من خلال مجموعات متجانسة للوصول إلي مؤشرات عن الأداء الكلي للقطاع العام الحكومي وإجراء المطابقات والمقارنات بين تلك المستويات المختلفة وبين أداء الدول الأخرى.(4)

مرتكزات نظام GFS :

نجد من اهم المرتكزات في النظام التحول من النظام التقليدي الورقي الي نظام التحصيل الالكتروني واتباع انظمة الدفع والسداد الالكتروني بالاضافة الي النظام المحاسبي الموحد والانتقال من الاساس النقدي الي اساس الاستحقاق في ظل تحقيق مرامي واهداف الاقتصاد الوطني تمشيا مع الاستراتيجية العامة للدولة وبرامجها الاقتصادية عبر الانظمة والاليات التي تتبعها وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في تطبيق عدد من البرامج والتطبيقات التي ترتقي بالاداء المالي والمحاسبي والذي يسهم في تحقيق الشفافية والواقعية

والارتقاء الي التطورات العالمية وتاتي هذه الحزم والانظمة لمواجهة الازمات الاقتصادية حيث برز الاتجاه العام نحو اصلاح النظام المالي لامتناس الامزات الاقتصادية في المستقبل , وقد كان ذلك بعد صدور القرار الوزاري رقم 86 للعام 2015 م والخاص بتطبيق الانظمة التي تساند نظام الادارة المالية المتكامل ضمن برنامج بناء القدرات المالية والاقتصادية والزام ديوان الحسابات بالدولة بتطبيق النظام المحاسبي الموحد والتحول من الاساس النقدي الي اساس الاستحقاق والقرار الوزاري رقم 16 في نفس العام والقاضي بتكوين لجنة عليا لتطبيق الانظمة في كافة مستويات الحكم . وبالتالي تعزيز الوضع الاقتصادي للبلاد وتحسين المعاملات المالية العالمية وترسيخ الحكم الراشد و الحوكمة المؤسسية في مؤسسات الدولة . والتحول الواقعي في ضبط الموارد وشفافية التعامل المالي وواقعية الانفاق العام ضمن خطة الاصلاح الاقتصادي الشامل , حيث يسمح تطبيق حزم الانظمة في توفير قاعدة بيانات علمية دقيقة لتقديم انواع متكاملة للموارد وواجه الانفاق علي الخدمات حيث توضح الانظمة التعاملات المالية الاتحادية والولائية في مختلف القطاعات كما تساعد متخذي القرار وتدعم مبداء الواقعية والشفافية والحفاظ علي المال العام وتعزز نظم الجودة الشاملة بما يقود الي رفع نسبة الاداء الاقتصادي ويساعد في متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي لجذب الاستثمار وزيادة تدفقات راس المال الاجنبي , وهذه الانظمة تهتم بالتوافق مع متطلبات الاحصاءات المالية الحكومية والاقتصاد الوطني .

مفهوم ومزايا النظام المحاسبي الموحد :-

وهو يهتم بتوحيد الانظمة المحاسبية المتبعة في القطاع العام بما يحقق المحافظة علي الاموال العامة واحكام الرقابة عليها وحمايتها من جودة القياس والعرض والافصاح للمعلومات المالية والمحاسبية في التقارير المالية للدولة وذلك وفق الاتي :-

1 / توحيد الدليل المحاسبي حسب التبويب لاحصاءات مالية الحكومة .

2 / توحيد السياسات المحاسبية حسب معايير المحاسبة الدولية .

3 / توحيد الاجراءات المحاسبية .

مزايا النظام المحاسبي الموحد :-

1 / حسابات الوحدة الاقتصادية يتم ربطها بالحسابات القومية والنظام المحاسبي العالمي .

2 / توفير البيانات المحاسبية الموحدة الملائمة والموثوق فيها لاتخاذ القرارات .

3 / معرفة مؤشرات الاداء الاقتصادي والجوانب المالية الموحدة للوحدات الحكومية بما يشجعها علي زيادة الكفاءة الانتاجية .

4 / يساعد علي مقارنة نشاط المؤسسة لعدد من السنوات او مقارنتها برصيفاتها المشابهة لها .

5 / يسهل الرقابة ومراجعة الحسابات للاجهزة الرقابية للدولة .

مفهوم ومميزات الانتقال من اساس الاستحقاق : -

اساس الاستحقاق يعمل علي تحميل كل عام مالي ايراداته ومصروفاته مما يوضح التغيرات التي تطرأ في القيمة الصافية للاصول والخصوم خلال العام , وهذا يمكن من التخطيط العلمي السليم والضبط والرقابة وقياس فاعلية الاداء للمؤسسات الحكومية , بالاضافة الي توفير تقارير مالية متماشية مع التصنيفات الاقتصادية الدولية .

مميزات اساس الاستحقاق :-

1 / يعمل علي استقلال السنوات المالية بما يبرز الانجازات والمجهودات المبذولة المرتبطة بفترة محاسبية .

2 / يوضح العمليات الرأسمالية (الاصول غير المالية والاصول المالية والخصوم) والمصروفات التشغيلية (الايرادات والصروفات) .

3 / يعمل علي حيادية وعدالة نتائج الاعمال والميزانية العمومية .

4 / يضبط تكلفة النشاط او الخدمة الحكومية المقدمة بما يمكن من تنفيذ موازنة البرامج والاداء .

5 / يساعد في صياغة السياسات المالية الواقعية وفق رؤية ما وراء السنة المالية الحالية .

وتقيس إحصاءات مالية الحكومة الأنشطة المالية للحكومة في الاقتصاد المعني من واقع السجلات الإدارية والمحاسبية .

يرى الباحثون أن نظام إحصاءات مالية الحكومة من المهم تطبيقه بصورة دقيقة كما هو في دليل نظام إحصاءات مالية الحكومة (2001م) حتى يتمكن مستخدمي البيانات المالية من تجميع منظومة محاسبية ومالية كاملة بما في ذلك الموازنة في القطاع الحكومي والقطاع العام وربطهما بموازنات الدول المشاركة في منظومة صندوق النقد الدولي كموازنة واحدة حتى يتحقق الهدف من إحصاءات مالية الحكومة، وذلك وفقا لوحداتها المؤسسية على امتلاك الأصول وتحمل التزامات وتبادل العمليات والتحويلات مع الهيئات الأخرى من جانبها القانوني ، كما أن استخدام الإحصاء المالي الحكومي في التسجيلات يمكن من المقارنات بين المعدلات الضريبية والإنفاق على إجمالي الناتج المحلي بين الدول، كما أن البيانات قابلة للدمج والتجميع مع البيانات الواردة من الأنظمة الأخرى.

أهداف نظام إحصاءات مالية الحكومة :

يمكن التعرف على أهداف نظام إحصاءات مالية الحكومة من خلال التعرف على الأهداف التي جاء بها دليل إحصاءات مالية الحكومة العام (2001م) والتي تتمثل في :

1. إيجاد نظام لمواجهة التغيرات المستمرة في الطريقة التي تمسك بها الحكومات حساباتها ، وتحليل البيانات الواردة في تلك الحسابات.

2. إيجاد دليل يستخدم الاحتياجات المتخصصة لمعدي البيانات والمحللين وصانعي السياسات وكذلك إيجاد دليل متجانس بقدر الإمكان مع نظام الحسابات القومية (1993م) على أن يلبي تلك الاحتياجات.

3. تحقيق الأهداف التحليلية من خلال بيانات مترابطة بصورة مباشرة مع نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية الأخرى وتمكين المحللين من إجراء تقييمات السلامة المالية الحكومية بالطرق التي تطبق على المنظمات الأخرى في الاقتصاد.

ولكي يحقق دليل إحصاءات مالية الحكومة (2001م) تلك الأهداف لابد من التعرف على الغرض من هذا الدليل حيث أن الغرض الأساسي لهذا الدليل هو تقديم إطار مفاهيمي ومحاسبي شامل يكون مناسب لتحليل وتقييم سياسة المالية العامة في قطاع الحكومة في أي بلد وذلك من خلال تقديم المبادئ الاقتصادية والمحاسبية التي ينبغي استخدامها في أي بلد وذلك من خلال استخدام المبادئ الاقتصادية والمحاسبية التي ينبغي استخدامها في إعدادات إحصاءات المالية العامة ، وتقديم المبادئ التوجيهية الخاصة بعرض إحصاءات المالية العامة وفقا لإطار تحليلي يشتمل على بنود موازنة ملائم ، وكذلك تحليل المالية العام. كما يمكن استنتاج أهداف نظام إحصاءات مالية الحكومة من خلال استخدامها، حيث يتم تصميم هذا النظام من أجل توفير إحصاءات مالية تمكن واضعي السياسات والمحللين من دراسة التطورات في العمليات المالية والمركز المالي ووضع السيولة لدى القطاع الحكومي العام أو قطاع الأعمال الخاص بشكل منسق ومنهجي (4).

أن الهدف الأساسي لنظام إحصاءات مالية الحكومة هو تطبيق معايير المحاسبة المالية على وحدات القطاع العام في ظل سيطرة فلسفة الاقتصاد الحر والرأسمالي على مجريات الاقتصاد العالمي المعاصر، وبالتالي معاملات الوحدات الحكومية بنفس مفهوم الوحدات الاقتصادية وبالتالي تكون أهداف نظام إحصاءات مالية الحكومة ليست ببعيدة عن أهداف النظام المحاسبي المالي، حيث يهدف النظام المحاسبي المالي إلى تحديد نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة وتصوير مركزها المالي في نهاية فترة معينة وكذلك الاستفادة من وظائف المحاسبة المالية من تجميع وتسجيل وتبويب وتصنيف وتحليل

البيانات المالية للوحدات الحكومية ، كما يرى الباحث إن هذا الاتجاه العالمي نحو تطبيق نظام المحاسبة المالية على الوحدات الحكومية هو إلغاء المحاسبة الحكومية وليس تطوير لها وذلك من خلال التوجيه العالمي نحو إلغاء دور الحكومة الاقتصادي وفتح المجال للقطاع الخاص وفقا لفلسفة الاقتصاد الرأسمالي. حيث يلاحظ إن الدور الاقتصادي للحكومات من هذا المنظور سوف ينحصر في حيز ضيق بحيث يفقد النسبي بالنسبة للاقتصاد الكلي كما يلاحظ انحسار الدور الاقتصادي للحكومات في كثير من الدول وحصره في المجال السياسي والأمني.(6)

هيكل وخصائص نظام مالية الحكومة :

يختص هذا النظام بقطاعي الحكومة العامة والقطاع العام ويعرف هذان القطاعان على أساس الوحدات المؤسسية، وهي كيانات اقتصادية قادرة بذاتها على امتلاك أصول وإنشاء التزامات وممارسة أنشطة ومعاملات اقتصادية مع كيانات أخرى، هذه الخصائص تجعل الوحدات المؤسسية موضع اهتمام اقتصادي وإحصائي تتم تلييته بإعداد مجموعة كاملة من الحسابات الخاصة بتلك الوحدات بما في ذلك الميزانيات العمومية.

كما يتم وفق نظام إحصاءات مالية الحكومة قيد نوعين من التدفقات هما:

المعاملات؛ والتدفقات الاقتصادية الأخرى، والمعاملات في معظمها هي تفاعلات بين وحدتين مؤسسيين يسمح باتفاق التبادل بينهما. ويسجل (بيان عمليات الحكومة) نتائج جميع المعاملات خلال فترة محاسبية وتصنف هذه المعاملات كإيرادات أو مصروفات أو صافي اقتناء لأصول غير مالية أو صافي اقتناء لأصول مالية أو صافي تحمل لخصوم. ويترتب على المعاملات التي تولد إيرادات أو مصروفات حدوث تغير في القيمة الصافية. وينتج عن أنواع أخرى من المعاملات تغيرات متساوية في الأصول أو الخصوم أو كلاهما ولا يترتب عليها أي تغير في القيمة الصافية.

ومن خصائص نظام إحصاءات مالية الحكومة تشمل التدفقات الاقتصادية الأخرى تغيرات الأسعار ومجموعة متنوعة من الأحداث الاقتصادية الأخرى التي تؤثر على حيازات الأصول والخصوم، مثل شطب الديون و الخسائر الناجمة عن الكوارث.

تمكن المعالجة الشاملة للمعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى في نظام إحصاءات مالية الحكومة من المطابقة التامة بين الميزانية العمومية والحسابات الختامية، يعني هذا جمع نوع معين من الأصول أو الخصوم في بداية فترة محاسبية زائدا التغيرات في ذلك الرصيد التي تبينها المعاملات والتدفقات الاقتصادية

الأخرى يساوي الرصيد في نهاية الفترة ويسمح هذا النظام الإحصائي المتكامل بالوصف والتحليل الكاملين لأثار السياسات وإحداث اقتصادية معينة.(11)

يرى الباحثون إن نظام إحصاءات مالية الحكومة جاء لخلق قاعدة بيانات تعزز التنسيق بين وزارة المالية والوحدات الحكومية، وتكوين منظومة متكاملة من المعلومات تهدف إلى رفع مستوى المحاسبة الحكومية حتى تمكن مستخدمي هذه المعلومات من الاستفادة منها لأن الوحدات الحكومية تمتلك موارد كبيرة تستطيع أن تؤثر وتتأثر بالإحداث الاقتصادية.

المحور الثاني

أسس قيد الإحداث الاقتصادية المستخدمة في (GFS)

أدت التغيرات والتطورات التي طرأت في بيئة الأعمال الحكومية إلى ازدياد حجم المهام التي تمارسها الدولة واتساع نظامها وتنوع أنشطتها مما أدى إلى كبر حجم إنفاقها وتعقدت مهامها الأمر الذي فرض تحديا كبيرا على عملها .(7) في الوحدات الحكومية يتم استخدام نوعين من أسس القياس المحاسبي هما الأساس النقدي وأساس الاستحقاق، ومن هنا تختلف المحاسبة الحكومية عن المحاسبة المالية ، فالمحاسبة المالية تستخدم أساس الاستحقاق عند تسجيل العمليات المالية (أي تأخذ في الاعتبار جميع الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفترة بصرف النظر عن واقعة التحصيل بالنسبة للإيرادات أو واقعة التسديد بالنسبة للمصروفات).

الإطار التحليلي لإحصاءات مالية الحكومة :

يتكون الإطار التحليلي لإحصاءات مالية الحكومة من أربعة مداخل رئيسية تمثل مكونات إحصاءات مالية الحكومة هي:-الميزانية العمومية الافتتاحية،بيان عمليات الحكومة ،بيان التدفقات الاقتصادية الاخرى،الميزانية العمومية الختامية

حيث تعتبر موازنة العام الماضي عبارة عن مدخلات لموازنة العام الجديد ،حيث تتم عمليات التشغيل والمعالجة من خلال بيانات عمليات الحكومة من إيرادات ومصروفات بالإضافة إلي بيان التدفقات الاقتصادية الاخرى وانعكاسات ذلك علي الميزانية الافتتاحية والتغيرات التي تحدث عليها ليكون ناتج المخرجات هي الموازنة الختامية ،موازنة العام الجديد .

الميزانية العمومية الافتتاحية:

هي المصدر الرئيسي للحصول علي البيانات الخاصة بأرصدة الحكومة من الأصول الخصوم وعادة ما يتم إعداد الميزانية العمومية في نهاية كل فترة محاسبية ،الميزانيات العمومية أو كشف المركز المالي تميز بين الجاري وغير الجاري في تصنيف الأصول والخصوم ،أما القيمة الصافية فهي مقياس لصافي ثروة الوحدة المعنية عند نقطة زمنية ما وتعرف بأنها مجموع الأصول ناقص مجموع الخصوم(8)

بيان عمليات الحكومة:

يعرض بيان عمليات الحكومة تفاصيل المعاملات في الإيرادات ،المصروفات وصافي اقتناء الأصول غير المالية،صافي اقتناء أصول مالية ،صافي تحمل الخصوم وتعرف الإيرادات بأنها الزيادة في القيمة الصافية والناجمة عن المعاملات أما المصروفات فتعرف بأنها الانخفاض في القيمة الصافية والناجمة عن المعاملات ،صافي اقتناء الأصول غير المالية يساوي إجمالي تكوين رأس المال الثابت ناقص استهلاك رأس المال الثابت زائدا التغيرات في المخزونان والمعاملات في الأصول غير المالية الاخرى.والعجز/الفائض بأنه الإيرادات ناقص النفقات يساوي صافي الإقراض /الاقتراض تم اشتقاق رصدين تحليلين مهمين من بيان عمليات الحكومة ،فالإيرادات ناقصا المصروفات تساوي صافي رصيد التشغيل ،ينتج عن طرح صافي اقتناء الأصول غير المالية بعد ذلك صافي الإقراض(+)/الاقتراض(-)الذي يساوي صافي نتيجة المعاملات في الأصول المالية والخصوم .(8)

بيان التدفقات الاقتصادية الاخرى:

التدفقات الاقتصادية الاخرى هي التغيرات في الأصول ،الخصوم غير الناشئة في المعاملات وينبغي تقييم هذه التدفقات إلي عنصرين يتعلقان بالحجم وإعادة التقييم (مكاسب وخسائر الحيازة)عادة ما تنشأ التغيرات الاخرى في حجم الأصول والخصوم من إحداث اقتصادية يمكن تحديدها بسهولة كاكشاف موارد جوفية أو نفاذها أو الدمار الناجم عن الحرب،أو الكوارث الطبيعية.وتتدرج ضمن هذه التغيرات في الأصول والتي تكون نتيجة للاعتراف بالأصول الجديدة أو حذف أصول قائمة ،التغيرات في فئات الأصول والناشئة من تغيرات التصنيف،التغيرات في الأصول التي يقيد بها دائن ما بسبب الاعتراف بالديون المعدومة.وينبغي أن يكون مصدر البيانات لهذه الأنواع من التغيرات في حجم الأصول والخصوم ميزانيتين عموميتين متتاليتين والملاحظات المتممة للميزانيات العمومية التي تفسر أهم التغيرات في الأصول والخصوم في الفترة محل المراجعة .مكاسب وخسائر الحيازة (عمليات إعادة التقييم)هي التغيرات في قيمة الأصول غير المالية والبنود المالية الناشئة من التغيرات في الأسعار العامة أو الأسعار النسبية .وعادة ما تنشأ أهم مكاسب وخسائر الحيازة في حالة الأصول المالية والخصوم من التغيرات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وقد تتجمع

مكاسب وخسائر الحيازة علي الأصول والخصوم الموجودة في الحيازة لأي وقت إنشاء الفترة المحاسبية وليس فقط علي الأصول والخصوم الموجودة في الحيازة منذ بداية الفترة المحاسبية إلي نهايتها .واهم مصدر بيانات مكاسب وخسائر الحيازة هو ميزانيتان عموميتان متتاليتان مقيمتان بالأسعار السوقية والملاحظات المتممة للميزانيات العمومية التي تفسر أهم التغيرات في الأصول والخصوم في الفترة محل التحليل ،غير أن تغيرات التقييم لا تنشأ عادة من إحداث اقتصادية يمكن تحديدها بسهولة .ففي بعض الحالات قد تكون عمليات إعادة التقييم ضمنية في التغيرات في القيمة السوقية للأصول والخصوم المدرجة في الميزانية العمومية.وبوجه عام يتم عملا حساب مكاسب وخسائر الحيازة كقيمة متبقية من التغيرات في القيم المدرجة في الميزانية العمومية ناقصا المعاملات والتغيرات الاخرى في الحجم ،مع ذلك من الضروري أن يجري معدو الإحصاءات دائما تقديرا لها إذا كانت عمليات إعادة التقييم المشتقة كقيم متبقية تتسق مع المعلومات المتوافرة عن حركات الأسعار بوجه عام أم لا،فعلي سبيل المثال يتوقع أن تكون التغيرات في قيمة الأرض المملوكة للحكومة موازية للتغيرات في قيمة الأرض بوجه عام ،مالم تكن هنالك أسباب معينة لوجود فرق بينهما وبالمثل ينبغي أن تكون التغيرات في قيمة الدين الحكومي قابلة للتفسير من منظور التغيرات في أسعار الصرف حيثما انطبق ذلك وبأسعار الفائدة السارية .(8)

الميزانية العمومية الختامية:

تعرض الميزانية العمومية الختامية أرصدة الأصول والخصوم في نهاية الفترة المحاسبية المعينة .وتتدرج في الميزانية العمومية القيمة الصافية التي تعرف بأنها مجموع الأصول ناقصا مجموع الخصوم والتغير في القيمة الصافية هو القياس المحبذ لتقييم إمكانية استمرار أنشطة المالية العامة ،قد يكون من الصعب إعطاء قيم سوقية لبعض الأصول غير المالية المملوكة للحكومة ،يقتصر التركيز في بعض التحليلات علي الأصول المالية لقطاع الحكومة العامة لأعلي مجموع الأصول ،نتيجة لذلك تعرف القيمة الصافية المالية بأنها مجموع الأصول المالية ناقصا مجموع الخصوم(11)

نطاق التغطية في نظام (G FS):

تشهد الفترة الحالية تطورا كبيرا لدور الحكومات في مجال تقديم الخدمات العامة ويشمل القطاع الحكومي الجهات والهيئات التالية:-

1. جميع الإدارات والمؤسسات الحكومية المركزية والمحلية التي تقوم بتقديم خدمات مجانية أو بمقابل رمزي ولا تنتج الخدمات بغرض البيع

2. تنظيمات التأمينات الاجتماعية الإجبارية والاختيارية التي يتم تمويلها جزئيا عن طريق الحكومة

3. الهيئات العامة التي لا تهدف إلى الربح وتقدم خدماتها للقطاعات المختلفة/المشروعات الحكومية الصغيرة وهي عبارة عن وحدات إنتاجية تابعة لأحدى الإدارات الكبيرة فتقوم بتقديم السلع والخدمات اللازمة فضلا عن أنها مرتبطة بها ماليا. (1)

تتطلب سياسة المالية العامة السليمة توافر إحصاءات ذات جودة عالية عن المالية العامة. وتعتبر التغطية والتقسيم القطاعي من الخصائص الأساسية لتلك الإحصاءات. وعند تجزئة الاقتصاد إلى عدة قطاعات وقطاعات فرعية يصبح من الممكن مشاهدة التفاعلات التي تجري بين مختلف أجزاء الاقتصاد والتي يلزم قياسها وتحليلها لأغراض صنع السياسات وعلي وجه الخصوص يحتاج المحللون إلى معلومات عن الحكومة والشركات العامة التابعة لها من أجل صياغة سياسة المالية العامة وتنفيذها ومراقبتها، من المفيد أن يكون هنالك فصل في قطاع الحكومة العامة بين الأنشطة غير السوقية التي تقوم بها الحكومة وأنشطة بقية الاقتصاد، لأن الحكومة تختلف عن القطاعات الأخرى من حيث الصلاحيات والحوافز والوظائف فالحكومات لديها صلاحيات إجبارية تتمثل في جمع الضرائب وغيرها من الجبايات، إصدار القوانين التي تؤثر على سلوك الوحدات الاقتصادية الأخرى، تضطلع الحكومات أيضا بتوفير الإطار التنظيمي الذي بموجبه تزاوّل الوحدات الأخرى نشاطها وهي تركز على توفير السلع والخدمات العامة وليس على تعظيم الربح (8)

المحور الثالث

التحليل لمكونات نظام (GFS)

الإيرادات والمصروفات وفق نظام إحصاءات مالية الحكومة (G.F.S)

من خلال هذا المحور يتم تناول الإيرادات والمصروفات وتصنيفاتها ومسمياتها الوصفية وفقا بما جاءت به إحصاءات مالية الحكومة 2001م على النحو الآتي :

الإيرادات:

الإيرادات هي زيادة في القيمة الصافية ناتجة عن معاملة، تتوافر لوحدات الحكومة العامة أربعة مصادر رئيسية للإيرادات هي: الضرائب، التحويلات الإجبارية الأخرى التي تفرضها الوحدات الحكومية، دخل الملكية

المستمد من ملكية الأصول بيع السلع والخدمات ،التحويلات الطوعية المتلقاه من وحدات أخرى(11) وزارة المالية الاتحادية قسمت الإيرادات إلى أربعة أقسام رئيسية بما يتوافق مع إحصاءات مالية الحكومة كالآتي:-

1. الضرائب

2. مساهمات الضمان الاجتماعي

3. المنح

4. الإيرادات الأخرى (11)

الضرائب:

المنهج المتبع في نظام إحصاءات مالية الحكومة هو تصنيف الضرائب أساسا استنادا إلى الوعاء الذي تفرض عليه الضريبة ،يتم تجميع الضرائب في ست فئات رئيسية هي:الضرائب علي الدخل والإرباح والمكاسب الرأسمالية،الضرائب علي مجموع الأجور والرواتب والقوى العاملة،الضرائب علي الملكية ،الضرائب علي السلع والخدمات،الضرائب علي التجارة والمعاملات الدولية ،الضرائب الأخرى .

مساهمات الضمان الاجتماعي:

تصنف المساهمات في برامج الضمان الاجتماعي حسب مصدرها ،مساهمات العاملين تدفع إما مباشرة من جانب المستخدمين أو يقتطعها رب العمل من أجورهم ورواتبهم ويحولها نيابة عنهم ،يدفع أرباب العمل مساهمات أرباب العمل مباشرة نيابة عن مستخدميهم ولا تحذف المبالغ المدفوعة من الحكومة العامة بوصفها رب العمل ،عند توحيد البيانات إذا كانت الودعتان الدافعة والمتلقية في نفس القطاع أو القطاع الفرعي إذ يعتبر أن المساهمات قد تغير مسارها تم دفعها المستخدمون يدفع أصحاب الاشتراكات من غير المستخدمين .

المنح :

المنح هي تحويلات جارية أو رأس مالية غير إجبارية تتلقاها الوحدة الحكومية إما من وحدة حكومية أخرى أو من منظمة دولية تصنف المنح أولاً حسب نوع الوحدة التي تقدم المنحة ثم حسب ما إذا كانت المنحة جارية أو رأسمالية .

الإيرادات الأخرى :

إضافة إلى الضرائب والمساهمات الاجتماعية ،المنح،تشمل الإيرادات دخل الملكية ،مبيعات السلع والخدمات وأنواعا أخرى متنوعة من الإيرادات (11)

يرى الباحثون أن نظام إحصاءات مالية الحكومة عمل على تطوير الإيرادات، وذلك بشمولها على الأنواع الأخرى للإيرادات مثل (دخل الملكية والمنح) بشكل أوسع مما كانت عليه في السابق إذ كانت تصنيف الإيرادات على الضرائب ، الإيرادات الذاتية بشكل رئيسي عليه، الإيرادات الأخرى كبند رئيسي يجب أن تزال ويتم تحديد كل إيراد بدقة في المسمى المخصص له حتى يتحقق مبدأ الشفافية والوضوح الذي جاءت به إحصاءات مالية الحكومة (2001م).

المصروفات وفقا لنظام إحصاءات مالية الحكومة:

المصروفات هي انخفاض في القيمة الصافية ناتجة عن معاملة، فالحكومات منوط بها مسئوليتان عامتان في الميدان الاقتصادي هما:

مسئولية توفير سلع وخدمات مختارة للمجتمع على أساس غير سوقي، إعادة توزيع الدخل والثروة عن طريق مدفوعات التحويلات⁽¹¹⁾ وعلى ذلك يمكن تقسيم المصروفات الحكومية إلى :

الإنفاق العام الجاري:

ويتمثل بإجمالي الأموال التي تنفقها الدولة لتسيير أعمال الدولة، تصريف شئون المجتمع، وتشمل الإنفاق على الرواتب والأجور، مصاريف الدولة الإدارية والمالية، سداد الديون والالتزامات العاملة واجبة الأداء.

الإنفاق العام الاستثماري:

ويتمثل بإجمالي الأموال التي تنفقها الدولة لخلق أو توليد طاقات إنتاجية جديدة أو تجديد طاقات إنتاجية قديمة (قائمة يتم الحفاظ عليها) ويمكن تصنيف الإنفاق الحكومي إلى:

1. الإنفاق الحكومي الحقيقي يتكون من:

الإنفاق الجاري:

ويشمل (إنفاق الرواتب والأجور + مصاريف إدارية + مصاريف الصيانة)

الإنفاق الاستثماري:

ويشمل (الإنشاءات العامة + التجهيزات والمعدات + مشروعات رأس المال الاجتماعي).

2. الإنفاق الحكومي التحويلي ويتكون من:

إنفاق في صورة دخول ويشمل (الإعانات الاجتماعية + المعاشات التقاعدية) إنفاق رأس مال غير مباشر ويشمل (الإعانات المجتمعية للمصدرين + الإعانات للمنتجين)⁽¹¹⁾. وعلى حسب نص المادة 8

(ب) من لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية تم تقسيم الصرف العام إلى ثمانية أقسام رئيسية ولكل قسم رئيسي بنود فرعية ليكون ذلك متسقاً مع نظام إحصاءات مالية الحكومة 2001م في الآتي:

1. تعويضات العاملين : الفصل الاول

وتشمل الأجور والعلاوات، البدلات النقدية والعينية، الحوافز والمكافآت، أي امتيازات أخرى، كما تشمل المساهمات الاجتماعية (المزايا التأمينية، المعاشية)

2. شراء السلع والخدمات : الفصل الثاني

يتضمن الصرف على شراء السلع والخدمات

3. استهلاك رأس المال الثابت

وهو انخفاض قيمة الأصول الثابتة التي تمتلكها الدولة وتستخدمها إحدى وحدات الحكومة خلال فترة محاسبية نتيجة للتدهور المادي، أو التقادم أو التلف

4. تكلفة التمويل

سداد تكلفة الديون الخارجية، الداخلية

5. الإعانات

وهي مدفوعات جارية، أو رأسمالية بدون مقابل تدفعها الحكومة القومية إلى الهيئات، الشركات العامة، المشروعات التجارية.

6. المنح

وهي تحويلات جارية أو رأسمالية غير إجبارية من مستوى حكم إلى مستوى حكم آخر، أو إلى منظمات دولية، أو إقليمية، تتضمن المساهمات في المنظمات الدولية، الإقليمية، التحويلات إلى حكومات الولايات الشمالية وصناديق الأعمار بمستويات الحكم الأخرى.

7. المنافع الاجتماعية:

تشمل التحويلات النقدية، العينية التي تدفع لحماية المجتمع من المخاطر الاجتماعية مثل مزايا الضمان الاجتماعي النقدية والعينية، مزايا المساعدات الاجتماعية نقداً، عيناً (الصرف على منظمات المجتمع المدني، العلاج، الخ).

8. مصروفات أخرى:

وهي المصروفات المستحقة لمالك الأصل المالي، أو مالك أصل منظور غير منتج عند الاستخدام وتشتمل أيضا على المصروفات الجارية الأخرى التي لا تدرج تحت أي من بنود المصروفات الجارية أعلاه (11).

الاصول غير المالية : الفصل الثالث

يرى الباحثون أن تصنيف المصروفات وفقا لنظام إحصاءات مالية الحكومة (2001م) جعل من المحاسبة شقين محاسبة حكومية، محاسبة مالية بعد تضمين بنود الأصول وتقييمها واحتساب استهلاك رأس المال في الميزانية العامة الأمر الذي يجعل مخرجات التقارير الختامية تتضمن احتساب أرباح وخسائر.

الموازنة العامة في السودان :

مفهوم الموازنة العامة

هي احد أهم أدوات السياسة المالية للدولة فهي تحدد الأولويات وتوفر وسائل تلبية الاحتياجات الاجتماعية للمواطنين وتوضح كيف تؤدي السياسات المالية والموازنة إلي التأثير علي حياة السكان، هي ترجمة للبرنامج المالي لخطة الدولة وأهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هي الإطار العام للفكر المالي والاقتصادي والاجتماعي (11)

أهداف الموازنة العامة :

تحدد أهداف الموازنة للدولة من خلال الموجهات التي تصدرها وزارة المالية وفق المادة (5) من لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية التي تنص علي:-

(تصدر الوزارة قبل ستة أشهر من نهاية المالية أو أي تاريخ آخر يحدده الوزير المنشور الذي يحدد الأسس والموجهات الخاصة بإعداد مقترحات الموازنة العامة وترفق مع ذلك المنشور النماذج والقوائم التي توضح كيفية إعداد تلك المقترحات) (11) وعلي ضوء ذلك يمكن تحديد أهداف الموازنة العامة للعام (2016م) علي ثلاثة محاور :-

محور القطاع الاقتصادي والمالي:-

يمكن استعراض أهداف الموازنة العامة علي المستوي الاقتصادي والمالي كالآتي:

1. المحافظة علي الاستقرار الاقتصادي واستدامة معدلات النمو علي المستوى الاتحادي والولائي وذلك لتكامل الأدوار في زيادة الإنتاج وسد الفجوة الاقتصادية والتركيز علي السلع الضرورية
2. زيادة حجم ومعدل الاستثمار المحلي والأجنبي ودعم استثمارات القطاع الخاص والشراكة بين القطاعين العام والخاص

3. تنمية وتطوير الإيرادات الذاتية بإصدار سياسات وإجراءات في هذا الشأن
4. استحداث موارد جديدة تساهم في دفع عملية التنمية
5. ضبط وترشيد الانفاق العام

محور المالية العامة:-

تحدد أهداف الموازنة العامة حول المالية العامة في الآتي :

1. الاستمرار في إحكام تامين قوامة وزارة المالية علي المال العام
2. إحكام وحدة الموازنة العامة ورفع كفاءة الأداء في تنفيذ الموازنة
3. رفع القدرات البشرية
4. مراجعة القوانين المالية والمحاسبية والضريبية

محور العدالة الاجتماعية والتنمية الثقافية:-

تتمثل أهداف الموازنة العامة في العدالة الاجتماعية والتنمية الثقافية في الآتي:

1. توفير مستويات الخدمات الأساسية بالسودان
2. الاستمرار في تحسين خدمات المياه والتعليم والصحة
3. التوسع في مشروعات التمويل الأصغر
4. توسيع مظلة التامين الصحي⁽¹¹⁾

أسس إعداد الموازنة العامة

بعد استلام الموجهات العامة التي ترسلها وزارة المالية بشأن إعداد الموازنة العامة، تقوم كل وحدة علي حده بإعداد تقديرات بنود موازنتها وذلك حسب نص المادة 6 من لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية والتي تنص علي :-

1. تعد تحت الإشراف المباشر لرئيس الوحدة تقديرات الإيرادات والمصروفات السنوية واقتناء الأصول المالية وغير المالية وفق خطة وبرامج عمل الوحدة والأهداف الكمية للسنة المالية التالية وفقاً لموجهات الوزارة

2. يراعى عند إعداد التقديرات المنصوص عليها في البند 1 العوامل التي تؤثر في حجم الإيرادات والمصروفات بالزيادة أو النقصان وتحديد هذه العوامل بدقة وتفصيل

تقدير الإيرادات :

تقوم كل وحدة بإعداد المقترحات الخاصة بتقدير الإيرادات ،تفرغ في جداول تفصيلية يتم استلامها من وزارة المالية ،تتبع في إعداد تقديرات الإيرادات طريقة التقدير المباشر وذلك علي أساس الإيرادات المتوقعة في السنة التي تعد عنها الموازنة مع مراعاة الظروف المختلفة والمحيطه والتي من الممكن أن تؤثر علي تحصيل الإيرادات ،في نفس الوقت يتم الاسترشاد بالعناصر التالية:-

- تحصيلات الإيرادات للسنة الأخيرة

- تحصيلات الأشهر التسعة الماضية من السنة الجارية

وتتميز هذه الطريقة بأنها تستبعد التقدير الشخصي لأفراد السلطة التنفيذية ،إلي جانب أنها قد تؤدي إلي تحقيق فائض بالموازنة في حالة حدوث توسع في النشاط(11)

وعلي الرغم من ذلك فان وزارة المالية لها الحق في تعديل التقديرات حسب الأوضاع التي تراها مناسبة .

تقدير المصروفات :

عند تقدير المصروفات يجب مراعاة المادة 10من لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية للعام 2011م المعدلة التي تنص علي:-

1. تعد مقترحات بنود المصروفات الجارية ،تعويضات العاملين،شراء السلع والخدمات،استهلاك رأس المال الثابت،تكلفة التمويل،الإعانات،المنح،المنافع الاجتماعية ،المصروفات الاخرى محررة علي الاستمارة والصحائف المعدة لذلك علي أن تبين فيها طبيعة ونوع المصروفات والمبالغ المعتمدة لها بموازنات السنوات الثلاث السابقة للسنة التي تعد عنها الموازنة والصرف الفعلي للسنة أشهر الأولي من السنة المالية الجارية وأي بيانات أخرى تطلبها الوزارة للمساعدة في تقدير المصروفات للسنة المالية التي تعد عنها الموازنة مع تفصيل كل ذلك في صحائف ملاحظات تفسيرية لكل بند صرف علي حدة مع إيضاح المبررات الكافية المدعمة بالإحصاءات والبيانات والمؤشرات التي بني عليها التقدير كماً وقيمة وبيان العوامل التي يحتمل أن تؤثر في تلك التقديرات خلال السنة التالية .

2. تقدم مقترحات اقتناء الأصول غير المالية مع بيانات مفصلة وكافية عن طبيعة الأصناف المطلوب شراءها أو المباني المراد تشيدها مع ذكر الأهداف الكمية والأسباب التي دعت لذلك حسب ما هو موضح في الاستمارة المعدة لذلك.

3. يجب علي كل وحدة مراعاة الدقة في الإحصاءات والبيانات والمعلومات التقديرية والفعلية المتعلقة بإعداد الموازنة مع تجنب المبالغة والمغالة في تقديرات المصروفات ومراعاة الواقعية في تقدير الإيرادات⁽¹¹⁾ .

مقترح الموازنة :

عند الانتهاء من التقديرات تكون بالجدول رقم (2/1/1) التالي:-

الجدول رقم (2/1/1) مقترح الموازنة العامة 2015م

الرمز	البيان	مفردات	إجمالي
الباب الاول	الإيرادات		
100-00-00-000	إجمالي الإيرادات		
1100-00-000-00	الضرائب	50000	
130-00-00-000	التحويلات الاتحادية(المنح)	10000	

140-00-00-000	الإيرادات الاخرى	5000	65000
الباب الثاني	المصروفات		
200-00-00-000	إجمالي المصروفات		
21-0-00-00-000	الفصل الاول : تعويضات العاملين	50000	
220-00-00-000	الفصل الثاني : شراء السلع والخدمات	5000	
240-00-00-000	تكلفة التمويل		
270-00-00-000	المنافع الاجتماعية	5000	
280-00-00-000	المصروفات الاخرى	5000	65000
(ج)	صافي رصيد التشغيل (إيرادات ومصروفات		
210-00-00-000	الفصل الثالث : الأصول غير المالية		
310-01-00-000	اقتناء الأصول غير المالية		

المصدر: رسالة دكتوراة - دور السياسات المالية في التنمية الاقتصادية /صلاح محمد ابراهيم .(18)

يتم اعداد المقترحات بعد تجميع بيانات الإيرادات والمصروفات من استمارة التقديروتفرغ بإجمالي المبلغ كما في الجدول(2/1/1) أعلاه إلى وزارة المالية لمناقشتها وتعديل ما يلزم تعديله من بنود الإيرادات أو المصروفات سوى بالإضافة أو الحذف ، إجمالي الإيرادات تساوي إجمالي المصروفات وتعرف (بالميزانية الصفرية) وصافي رصيد التشغيل يساوي الفرق بين الإيرادات ناقصاً المصروفات صفر وهي غير واقعية ، ثم يرفع مقترح الموازنة العامة السنوي الي وزارة المالية و إلي الجهات التشريعية للمناقشة الأخيرة وإجازتها .

تنفيذ الموازنة العامة :

عند العمل بالموازنة هنالك ضوابط لا بد من العمل بها حسب المادة (13) من لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية التي تنص علي:(2)

1. بعد إجازة الموازنة العامة بواسطة السلطة التشريعية المعنية وصدر قانون اعتمادها ترسل الوزارة إلي كل الوحدات إخطاراً باعتماد موازنتها ويعتبر هذا الإخطار بمثابة تخويل بالصرف لكل جهة في حدود اختصاصاتها باستخدام الإعتمادات في الأغراض المخصصة لها وفقاً للموجهات المصاحبة للموازنة المضمنة بذلك الإخطار
2. علي الوحدات الحصول علي موافقة الوزارة في مشروعات القوانين والقرارات التي نشأ عنها أي التزامات مالية وذلك قبل تقديم هذه المشروعات إلي الجهات المختصة لإجازتها

3. يجب علي الوحدات أن تقدم للوزارة أي بيانات تطلبها وفي الموعد الذي تحدده .
 4. لا يجوز لأي من أجهزة الدولة فرض أو إلغاء أي رسوم أو ضرائب أو إيرادات أخرى إلا بموافقة الوزير وإصدار القانون الخاص بذلك
 5. لا يجوز لأي من أجهزة الدولة تحصيل أي إيرادات أو رسوم أو أي متحصلات إلا بموجب النماذج المالية الأصولية التي تقررها الوزارة
 6. لا يجوز لأي من أجهزة الدولة تجنيب الإيرادات أو تأخير توريدها ،الإعتمادات المصدقة في الموازنة العامة والاعتمادات الإضافية وأي وفورات إعتمادات لم تصرف حتى نهاية العام المالي تسقط تلقائياً ولا يعمل بها ويحظر أن :-
 - أ. يتم الصرف علي أي إعتمادات مقدماً قبل استحقاقها بقرض استنزاف أي وفر متوقع فيه .
 - ب. يتم سحب الإعتمادات التي لم تصرف نقداً أو تخصص علي بنود الموازنة وتضاف إلي حساب الدائنين بغرض استغلالها في السنة المالية التالية
 7. لا يجوز تقديم أي طلبات جديدة للصرف خلال العام المالي لدعم بنود بالموازنات المصدقة أو للصرف علي مجالات لم تخصص لها إعتمادات في الموازنة أو استبعدت أثناء المناقشة إلا في الحالات الطارئة والتي لم تكن متوقعة عند إعداد الموازنة
 8. لا يجوز تخصيص أي إيراد معين لمقابلة الصرف علي أوجه إنفاق معينة إلا بموافقة الوزارة
 9. علي رئيس كل وحدة تقديم إحصاءات وبيانات شهرية دقيقة للإيرادات الفعلية التي تم تحصيلها والمصروفات الفعلية لكل بند من بنود المصروفات مع توضيح أسباب القصور في تحصيل الإيرادات أو أي انحرافات في أوجه الصرف علي أن تقدم الإحصاءات في موعد لا يتجاوز اليوم العاشر من الشهر الذي يلي الشهر المقدم عنه البيانات أو في التاريخ الذي تحدده الوزارة دون التقيد بقفل الحسابات ويوقع علي هذه البيانات رئيس الوحدة(11)
- يري الباحثون إن نظام إحصاءات مالية الحكومة احدث تطوراً كبيراً في الموازنة العامة إذا ما تم تطبيقه بالطريقة الصحيحة وهناك العديد من الملاحظات من خلال المقارنة بين نظام الموازنة العامة القديم ونظام إحصاءات مالية الحكومة تمثلت في النقاط التالية:-

1. في نظام الموازنة العامة القديمة تتكون موازنات الوحدات الحكومية من أربعة فصول،الفصل الأول يحتوي علي مرتبات وأجور العاملين،الفصل الثاني يحتوي علي موازنة التسيير،الفصل الثالث يحتوي علي موازنة التنمية، الفصل الرابع يحتوي علي موازنة الاستثمار،أما بالنسبة لنظام إحصاءات مالية

الحكومة فقد تم دمج تقسيمات فصول الموازنة العامة القديمة إلى بنود رئيسية وبنود فرعية مما سهل عملية الترميز للبنود بطريقة يسهل فهمها منعاً للتداخل بين كل بند وآخر تسهيل إحصاءات وبيانات كل بند من البنود في الموازنة العامة .

2. في الموازنة العامة القديمة فقد كان يتم استخدام الأساس النقدي حيث يتم تحميل كل فترة مالية بالإيرادات والمصروفات التي تخص تلك الفترة ،أما في نظام إحصاءات مالية الحكومة فانه يتم دفع المصروفات وتحصيل الإيرادات وفقاً لأساس الاستحقاق بغض النظر عن تلك المصروفات أو الإيرادات التي تخص الفترة المالية الحالية أو الفترات السابقة لكل وحدة حكومية،حيث تبدأ الموازنة العامة وفقاً لنظام إحصاءات مالية الحكومة بموازنة افتتاحية وموازنة ختامية توضح رصيد صافي التشغيل في بداية ونهاية المدة

3. في الموازنة العامة التقليدية لا يتم تقدير للأصول المالية وغير المالية ،أما في نظام إحصاءات مالية الحكومة فانه يتم تقدير الأصول المالية وغير المالية

4. في نظام الموازنة العامة القديمة لا يوجد أقسام متخصصة لرصد ومتابعة الصرف علي بنود الموازنة العامة ،أما في نظام إحصاءات مالية الحكومة فانه توجد أقسام متخصصة لمتابعة ورصد بنود الموازنة العامة في كل وحدة حكومية.

يلاحظ إن نظام إحصاءات مالية الحكومة قد ساعد النظام المحاسبي عند إعداد الموازنة العامة للدولة في توفير الإحصاءات ،البيانات،المعلومات بطريقة أكثر كفاءة و فعالية مما أدى إلي جودة مخرجات التقارير المالية في رسم السياسات العامة للدولة خصوصاً لمتخذي القرارات المتعلقة بالصرف علي بنود الموازنة العامة الأمر الذي ساعد علي شفافية المعلومات المحاسبية المقدمة للأطراف المستفيدة منها سوي كانت الأطراف الداخلية في الوحدات الحكومية أو الخارجية .

الخاتمة

اولاً النتائج :

1/ اعداد الموازنة العامة للدولة يتم حسب ما جاء في نظام احصاءات مالية الحكومة GFS مما ادى الى الارتقاء بالنظام الاقتصادي وتطور النظم المالية .

2/ اتضح ان تطبيق نظام احصاءات مالية الحكومة يعمل على توحيد الصرف وفق بنود الموازنة العامة المصدقة فترة عام وكل عام يتحمل إيراداته ومصروفاته .

3/ تطبيق نظام ال GFS يؤدي الى ضبط الرقابة وجودة الاداء المالي وتقليل التشوهات والاختفاء المحاسبية .

4/ تطبيق نظام ال GFS يؤدي الى احداث النمو الاقتصادي وخلق التوازن وامكانية قياس الوضع الاقتصادي للدولة من بين دول العالم .

5/ تطبيق نظام ال GFS يرفع كفاءة العمل المالي والمحاسبي الى جودة عالية ويظهر ذلك جليا من خلال التقارير المالية والحسابات الختامية المتعلقة باتخاذ القرارات التخطيطية للدولة .

ثانياً : التوصيات

1/ يجب على الدولة ان تعمل على حصر الاصول الثابتة والمتحركة وذلك بخلق ادارة لاصول تساعد في تطبيق احصاءات مالية الحكومة وتقييم الاصول وتعتبر هذه من الادوات والمعينات المهمة في النظام .

2/ توفير قاعدة بيانات دقيقة تساعد في تطبيق احصاءات مالية الحكومة .

3/ يجب على الدولة ضبط الصرف على الموازنة العامة وخلق توازن بين بنود الموازنة حتى يتحقق فائض ولا يتم ذلك الا عبر نظام ال GFS .

4/ يجب اعداد الموازنة العامة بواقعية وشفافية ومصادقية حتى تحقق الموازنة اهدافها المنشودة وفق موجهات الدولة .

5/ يجب على الدولة ان تعمل على ضبط الاداء المالي الذي يتمثل في الايرادات والمصروفات وتقليل فرص التهرب الضريبي والقضاء على الاختفاء المالية والمحاسبية .

6/ يجب على الدولة القيام بالدورات التدريبية للعاملين في النظام المالي والمحاسبي لتطبيق نظام ال GFS حتى يزيد من فعالية النظام وجودة الاداء باتباع التحصيل الالكتروني وانظمة الدفع و السداد الالكتروني مما يؤدي الى زيادة الايرادات وترشيد المصروفات للدولة .

قائمة المصادر والمراجع

الكتب والمراجع :

1. حسين حمودة محمد ادم ، دور إحصاءات مالية الحكومة في الرقابة علي الإيرادات العامة (غير منشور، بحث لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ،جامعة بخت الرضا، عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي (2013م)
2. كمال احمد يوسف - دراسة جامعية غير منشورة 2014 م .
3. آيات عبد العاطي ،موازنة البرامج والأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي ،التجربة المصرية(بيروت:2011م)
4. محمد الفاتح بك ، دور الحسابات في الرقابة علي المال العام(نشر في مجلة العلوم الإدارية ،العدد الاول2006م)
5. حسين حمودة محمد، دور إحصاءات مالية الحكومة في الرقابة علي الإيرادات العامة (رسالة ماجستير في المحاسبة ، والتمويل ،جامعة بخت الرضا 2011 م
- 6 . كبر مصطفى فضل ربه محمد، مدي مقدرة نظام إحصاءات مالية الحكومة في تحقيق الرقابة النوعية علي الإيرادات العامة للدولة (غير منشور بحث لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،قسم المحاسبة والتمويل ،جامعة بخت الرضا 2015م)
7. محمود عبد الله وشاح ،الإطار العام لتقويم وتطوير النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني (رسالة الماجستير في المحاسبة والتمويل ،غير منشور ،الجامعة الإسلامية غزة 2008م)
8. بول كوتبريل وآخرون ،تغطية القطاع العام وتقسيمه القطاعي (مادة مصاحبة لدليل إحصاءات مالية الحكومة 2006م)
9. بول كوتبريل ،اختيار مصادر البيانات والتجهيزات وإعداد الإحصاءات الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة 2001-2007م
10. جمهورية السودان، وزارة المالية، ديوان الحسابات ،لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية (الخرطوم:شركة مطابع العملة 2011م)
11. صندوق النقد الدولي ،دليل إحصاءات مالية الحكومة (الطبعة الثانية2001م)
12. محمد الفاتح بك ،محاضرات في الأصول العلمية والعملية لنظام إحصاءات مالية الحكومة (الخرطوم:مركز بك للاستشارات الاقتصادية والمحاسبية 2009م)
13. مدين علي ،آلية مناقشة الموازنة وإقرارها ومراقبة تنفيذها (سوريا:2011م)
14. وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة ،منشورات موجهات الموازنة(ولاية النيل الابيض2016م)
15. وزارة المالية والاقتصاد الوطني ،منشورات مركز تقنية المعلومات عن التحصيل الالكتروني الحكومي 2015 م
- 16 . هورست كرار خليل - احصاءات مالية الحكومة 2001 م الطبعة الاولى ص1

17. بابكر سليمان مساعد حسن - رسالة جامعية غير منشورة - اعداد الموازنة التقديرية - جامعة بخت الرضا 2014 م .

18 . صلاح محمد ابراهيم - دور السياسات المالية في التنمية الاقتصادية - ولاية النيل الابيض 2009 م . رسالة جامعية غير منشورة .